



الستينيات، عن تغيير النظم الاقتصادية التي كان مستعمروهم قد أقاموها. وبدلا من أن يركز جيل أبائنا على التنمية، تصارعوا على السلطة.

واليوم، يتعين على جيلنا أن يكون جيل التضحية، ويتعين علينا أن نركز أولا على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. وعندئذ فقط، نستطيع مناقشة التحول التكنولوجي. نعم، لدينا استقلال، يوفر لنا الحرية. لكن الحرية دون قوة شرائية، أمر لا معنى له. إن الديكتاتوريات الأفريقية ترعى ببساطة الحكام الديكتاتوريين وشركائهم، وأفريقيا مسؤولة لحد كبير عن تأخرها الاقتصادي.

كامل سينتو
كوتونو، بنن

تقرير كيفية إنفاق مكاسب النفط غير المرتقبة

يثير مقال مجلة التمويل والتنمية المعنون «أنفقوا الآن أو ادخروا؟» (ديسمبر ٢٠٠٦)، بقلم بول تونجوي، مسألة شغلت كثيرا العديد من القادة في البلدان الأفريقية التي تعتمد اقتصاداتها على الإيرادات غير المرتقبة من النفط.

ويؤكد المؤلف أن هناك حاجة لتحقيق التوازن بين الانفاق على الاحتياجات الاجتماعية والاستثمار للارتقاء بالبنية الأساسية المادية مع السداد المبكر للديون. وتبدو رؤية تونجوي بأن الموارد الناتجة عن مكاسب النفط غير المتوقعة ينبغي تقسيمها إلى فئتين منفصلتين، وكأنها تعنى ضمنا أن الاستثمار في البلدان الأفريقية قد لا ينجح في إرساء الأسس اللازمة للتنمية المستدامة. ومن هنا، تأتي نصيحته بتخصيص جزء من الإيرادات جانبا من أجل أجيال المستقبل.

وفي رأيي أن هذا النهج الذي يريده النجاح في كل شيء يخاطر بعدم النجاح في أي شيء. ففي عصر العولمة، لا ينطبق المثل الذي يدعو لعدم وضع البيض كله في سلة واحدة على البلدان النامية، لأن فرصها في المنافسة بنجاح في الاقتصاد العالمي وتوفير الخدمات الاجتماعية لمواطنيها تتآكل السنة تلو الأخرى.

ومن ثم، يتعين على هذه البلدان ألا تبدد مواردها في اتجاهات مختلفة. إن يتعين على البلدان الأفريقية أن تستثمر كل مواردها في تعزيز إمكانات النمو مستقبلا فيها، بما في الاستثمار لتحسين رأس المال البشري. وينبغي الحرص في تفصيل هذه الاستراتيجيات لتتفق مع خصائص كل بلد ولمراعاة السياق العالمي، ويتعين على قادة هذه البلدان أن يقطعوا على أنفسهم التزاما بتحقيق ما وعدوا به. ويتعين أن يسير هذا الاستثمار جنبا إلى جنب مع الحوكمة الشفافة لكل جوانب الحكم والقطاع العام.

وأهداف الألفية الإنمائية لعام ٢٠١٥، المذكورة في هذا المقال، لن تتحقق بالسياسات المفرطة في الحرص التي لا تراعى السياق العالمي الذي يتعين على قارتنا أن تعمل في ظله.

محمد طهراوي
الجمعية العامة، الجزائر
الجزائر

مزايا حقوق المساهمين الخاصة

عمليا، مثل أي شخص يتتبع ويحل تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، يتجاهل مؤلفو المقال الذي نشر في مجلة التمويل والتنمية بعنوان «العولمة المالية، فيما وراء لعبة إلقاء اللوم» (مارس ٢٠٠٧) تماما حقوق المساهمين الخاصة، التي تلعب دورا متزايد الأهمية في البلدان النامية، ويركزون على الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات حقوق المساهمين في الحافظة، ولولا هذا التجاهل لكان التحليل الوارد في المقال رائعا.



وهم على صواب في القول بأن احتمال إقدام الاستثمار الأجنبي المباشر على الخروج عند أول حفيف للأزمة هو احتمال أقل. ومع ذلك، فإن حقوق المساهمين الخاصة، التي تنسم بنفس السمات طويلة الأجل المولدة للنمو والتي تقدم على نحو يخضع للمناقشة مساهمة أكثر أهمية في تنمية القطاع الخاص لا تحظى بأى ذكر. إن معظم المستثمرين في حقوق المساهمين الخاصة يتجهون إلى الشركات الجديرة بالاهتمام، التي تتوافر لها فرص محدودة للحصول على رأس المال، أولا تتوافر لها أي فرص لذلك، والإيرادات المالية لا تتحقق إلا عندما يتعزز أداء الشركة والا إذا تحقق ذلك. وهذه الشركات ليست مسجلة في أسواق رأس المال لكنها تتمتع بأفاق واعدة في النمو وتحقيق الربحية إذا استطاعت الحصول على رأس المال للاستثمار.

وفيما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، زاد جمع الأموال من أجل حقوق المساهمين الخاصة في الأسواق الناهضة بأكثر من ٩٠٠ في المائة، على نحو أسرع كثيرا من زيادة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار في أسهم الحوافز. ألم يحن الوقت لكي تصبح حقوق المساهمين الخاصة مصدرا مشروعا لرأس المال اللازمة للشركات الخاصة في البلدان النامية؟ لا بد أنه سيكون من السهل نسبيا البدء في تتبع تدفقات حقوق المساهمين الخاصة والإبلاغ عنها باعتبارها فئة من الأصول جديرة ببند خاص بها. وهذه المبادرة المتواضعة لا بد أن تميز على نحو أكثر دقة بين تدفقات رأس المال للبلدان النامية وتعلي الوعي والفهم بشأن تقنية التمويل طفتت تصبح مهمة بصورة متزايدة بالنسبة للشركات التي تعاني أشد الصعوبات في الظفر بفرص الحصول على رأس المال الذي تحتاجه لكي تزدهر.

روجر ليدن
استاذ، مدرسة جونز هوبكنز للدراسات
الدولية المتقدمة، واشنطن العاصمة

بناء أساس راسخ

سررت لقراءة مقال «أفريقيا: تبدأ تقدمها» (ديسمبر ٢٠٠٦). وإنني على يقين من أن أفريقيا ستبدأ تحركها ذات يوم. لكن ذلك لن يكون سهلا كما يظن الناس. فأفريقيا تتطور من خلال سلسلة من الحلول قصيرة النظر، وليس على أسس راسخة جديرة بالمصداقية. فقد عجز الأفارقة منذ استقلالهم في



الجوع هو المشكلة الحقيقية

فى عددكم الأخير عن أفريقيا (ديسمبر ٢٠٠٦)، تجاهلتم قضيتين مهمتين. فعندما يتعلق الأمر بتشجيع التنمية، يعد القضاء على الجوع وضمن الاستماع لصوت الفقراء أمرا أساسيا للتصدى لكل التحديات الأخرى التى تواجهها أفريقيا.

وعلى الرغم من جهود المنظمات الدولية، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، لا يزال الفقر مشكلة خطيرة. ويرجع ذلك إلى أن مبادرات تخفيض أعداد الفقراء وبرامج المعونة تركز على الأعراض بأكثر مما تركز على المشكلة نفسها. ولتأخذ على سبيل المثال، الجهود المبذولة لدحر الملاريا، ومكافحة الإيدز، وزيادة التحاق البنات بالمدارس. إن كل هذه المبادرات جديرة بالثناء فى حد ذاتها. لكن المشكلة الحقيقية - وهى الجوع - يتم تجاهلها عادة. وحتى مع توافر العلاج الصحيح، فإن جسدا يعانى من المسغبة لا يستطيع مقاومة المرض. والطفل الجائع لا يستطيع أن ينخرط فى التعلم.

كذلك ستتهار الجهود المبذولة لتخفيض أعداد الفقراء طالما الفقراء غير ممثلين فى البرلمان على نحو كاف. والشخص غير الفقير ليس لديه مصلحة حقيقية فى تخفيض أعداد الفقراء. وحيث أن الفقراء غير ممثلين فى البرلمان، يظل تخفيض أعداد الفقراء أمرا مراوغا.

بوبيكر امدادو

دارس للاقتصاد

بنن

حيث العشب أكثر اخضراراً

فى باب «باختصار» فى عدد ديسمبر ٢٠٠٦ من مجلة التمويل والتنمية، نقل البند المعنى بتدفقات التحويلات عن ديليب راثا قوله أن التحويلات هى أكبر مصدر للتمويل الأجنبى للبلدان النامية. ويخفى هذا القول مشكلة اجتماعية اقتصادية حادة: أن العشب دائما أكثر اخضراراً على الجانب الآخر.

ومما يدعو للدهشة إنه فى البلدان النامية (فى أفريقيا جنوب الصحراء)، يشيع الاعتقاد بأن السعادة تأتى من خارج القارة (من البلدان الصناعية فى هذه الحالة). فهذا العالم الخارجى يعج بالثروة، وعلى المرء أن يذهب هناك بأى ثمن. وسواء كانوا مهرة أم لا، فإن سكان الكمرون من كل الأعمار يعلنون بكل ثقة «سأذهب وأعمل باجتهد». وهذا الموقف خطير من الناحية الاجتماعية

والاقتصادية، سواء للوطن (التخلى عن الوطن، واستنزاف العقول، وخداع الجمارك، والفساد) أو للبلد المضيف (الافتقار للوثائق، البغاء، الإجرام). والأسوأ من ذلك، أن راثا يتجاهل حقيقة أن الأموال العائدة للوطن تستخدم للاستهلاك بأكثر مما تستخدم للاستثمار. ومن ثم، فهى تزيد النمو، لكنها لا تؤدى للتنمية بالضرورة.

نومو ال فوستين لوسيان

دارس اقتصاد

جامعة ناجونديرى

الكمرون

مكافحة فيروس ومرض الإيدز فى أفريقيا



فى مقال «جعل المعونة مجدية» (سبتمبر ٢٠٠٥)، يذكر المؤلف الحاجة لزيادة المعونة المالية لمكافحة انتشار فيروس ومرض الإيدز بصورة فعالة فى أفريقيا جنوب الصحراء. وذلك مشروع جدير بالثناء. ولسوء الحظ، فإن النتائج حتى الآن كانت مخيبة للأمل. وفى رأى، أن هذا يرجع إلى أن السياسات التى يفترض أن تكافح المرض تتجاهل عوامل قد تبدو غير ذات شأن تتعلق بجوهر

المسألة. فأولا، نحن فى حاجة إلى تغيير مواقفنا تجاه الجنس. ففى أفريقيا، يعتبر الأطفال مصدرا للثروة؛ فكلما زاد عدد اطفالك، تحسنت احوالك ثانيا، يتعين علينا التصدى لعدم الكفاءة والفساد فى مؤسساتنا القومية، وهو أمر ثبت أنه مراوغ على الرغم من جهود الحكومات لتحسين الحوكمة.

إن مكافحة فيروس ومرض الإيدز لا تتم بمجرد توفير مزيد من المنح. فنقطة البدء فى الوقاية من هذا المرض، ينبغى أن تتمثل فى تغيير الأعراف الاجتماعية والثقافية التى تحكم المواقف تجاه الجنس فى أفريقيا جنوب الصحراء.

برايس هيلبرى كيمجويم

ناجونديرى، الكمرون

موقع صندوق النقد الدولى المخصص للمشرعين على

الإنترنت

للحصول على آخر معلومات عن ندوات الصندوق،

وسياساته وعملياته، وكذلك رؤى ثاقبة عما

يقوله المشرعون عن الصندوق:

www.imf.org/legislators

مصدر للمعلومات ومنتدى للمناقشة للمشرعين متاحة عبر شبكة الإنترنت

نحن نرحب بالرسائل. برجاء ألا يزيد ما ترسلونه على ٣٠٠ كلمة موجهة إلى Fanddletters@imf.org أو إلى رئيس التحرير على العنوان: Finance & Development, International Monetary Fund, Washington, D.C., 20431, USA وسيتم تحرير الرسائل

أحداث فى ٢٠٠٧

٩-١١ يوليو، بروكسل، بلجيكا

المنتدى العالمى الأول المعنى بالهجرة الدولية والتنمية

٢-٣ أغسطس، كولوم، استراليا

الاجتماع الرابع عشر لوزراء مالية دول الأبيك

٢٠ سبتمبر، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

اجتماع وزراء خارجية مجموعة الثمانية

١٩-٢١ أكتوبر، واشنطن العاصمة

الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى

١١-١٥ نوفمبر، روما، إيطاليا

مؤتمر ومعرض الطاقة العالمى العشرون